

المحور الثالث

منهج التحليل المالي من منظور وظيفي

تمهيد

يحاول التحليل المالي الوظيفي تجاوز القصور الذي ظهر في تحليل سيولة – استحقاق و ذلك بتقديم معيار آخر لترتيب عناصر الموارد و الاستخدامات يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة و الذي يعرفها على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاثة وظائف أساسية و هي وظيفة الاستغلال و الاستثمار و التمويل و لذلك عرف هذا التحليل بالتحليل المالي الوظيفي

|-المفهوم الوظيفي لمؤسسة

تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة و عرفها على أنها وحدة اقتصادية لها وظائف أساسية مهمتها تحقيق الهدف العام للمؤسسة.

وظيفة الاستغلال: يعتبر مفهوم وظيفة الاستغلال ركيزة أساسية في هذا التحليل و تكتسي أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تعبر عن النشاط الرئيسي و تحدد طبيعة المؤسسة إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أم مختلطة... إلخ

وظيفة الاستثمار: يتمثل دور وظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج و الاستثمارات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية، و ذلك بعد دراسة جدوى كل استثمار و المفاضلة بين مجموعة من البدائل و اختيار البديل الأمثل الذي يحقق المرادوية و الفعالية الاقتصادية.

وظيفة التمويل: يتمثل دور وظيفة التمويل في تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء كانت متعلقة بالاستثمار أو الاستغلال أو بالوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الاجمالية للمؤسسة .

II-الميزانية الوظيفية

إن المنظور الوظيفي يركز على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية (دورة التمويل) و كيفية استعمالها لتمويل الاستخدامات (دورة الاستثمار و دورة الاستغلال) حيث تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات هي :

مستوى الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة: تتشكل الموارد من مصادر التمويل متوسطة و طويلة الأجل مثل الأموال الخاصة و الديون متوسطة و طويلة الجل و الإهلاكات و المؤونات و النتائج المتراكمة و الاحتياطات.

أما الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها و كل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

مستوى استخدامات الاستغلال و موارد الاستغلال: و تتمثل في احتياجات دورة الاستغلال و المتمثلة في المخزون و العملاء و موارد تمويلها و المتمثلة في المورد

مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال و الموارد خارج الاستغلال:
هي كل الاحتياجات و الموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة و تلك الحركات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.

مستوى الخزينة: و تتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات و موارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية.

1- بناء الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
R_D الموارد الدائمة الأموال الجماعية الديون م و ط الجل مجموع الاهتلاكات و المؤونات	E_S الاستخدامات المستقرة الاستثمارات المادية و المعنوية و المالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
R_{ex} موارد الاستغلال مستحقات المورد ملحقاته.	E_{ex} استخدامات الاستغلال المخزونات الاجمالية حقوق العملاء و ملحقاتها
R_{hex} موارد خارج الاستغلال	E_{hex} استخدامات خارج الاستغلال
R_t موارد الخزينة الاعتمادات البنكية الجارية(قروض الخزينة)	E_t استخدامات الخزينة المتاحات
مجموع الموارد D (بقيمة إجمالية)	مجموع الاستخدامات E (بقيمة إجمالية)

2- خصائص الميزانية الوظيفية:

تستبعد الميزانية الوظيفية تماما القيمة السوقية و لا تأخذ إلا بقيمة الحصول على الأصل سواء كانت استثمارات أصول استغلال.

تستبعد كذلك التصنيف حسب معيار السيولة و الاستحقاق، معتمدة في تصنيف عناصر الميزانية على مدى ارتباطها بدورة معينة استثمار، استغلال أو تمويل، أي على أساس تصنيف اقتصادي دون مراعاة أجل التحصيل أو التسديد.

3- ترتيب الحسابات حسب المنظور الوظيفي

يتم ترتيب عناصر الميزانية الوظيفية حسب وظيفتها، فالديون مثلا، لا ترتب حسب درجة الاستحقاق كما هو الحال في الميزانية المالية و لكن ترتب حسب وظيفتها، بمعنى أنه إذا كانت وظيفة هذه الديون هي تمويل دورة الاستغلال فتعتبر ديونا قصيرة المدى حتى إذا كانت ديونا طويلة الأجل، و إذا كانت وظيفة الديون هي تمويل الاستثمارات فتعتبر ديونا متوسطة و طويلة الأجل حتى إذا كانت قصيرة الأجل.

الاستثمارات : تدمج في الأصول الاقتصادية بالقيمة الإجمالية و في المقابل تدمج الاهتلاكات الخاصة بهذه الاستثمارات في الأموال الخاصة.

المخزونات: يدرج المخزون في الأصول الاقتصادية بالقيمة
الإجمالية و في المقابل تدرج المؤونات الخاصة بهذا
المخزون في الأصول المالية ضمن الأموال الخاصة.

الزبائن: يدرج حساب الزبائن في الأصول الاقتصادية بالقيمة
الأجمالية و في المقابل تدمج المؤونات الخاصة بهذا الحساب
في جانب الأصول المالية ضمن الأموال الخاصة.

III- أدوات التحليل الوظيفي

نهدف من خلال بناء الميزانية الوظيفية إلى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي

1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي: FR_{ng}

يتمثل رأس المال العامل الصافي في ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال) و يعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة)

$$FR_{ng} = R_D - E_S$$

رأس مال عامل إجمالي موجب $FR_{ng} > 0$
يشير على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل

رأس مال عامل إجمالي سالب $FR_{ng} < 0$
يشير على أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها و باقي
الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة

رأس مال عامل إجمالي معدوم $FR_{ng} = 0$
يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى
الطويل

2-الاحتياج من رأس المال العامل BFR

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء ، حقوق الموردين الرسم على القيمة المضافة الديون الاجتماعية و الجبائية.

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex} :

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين و بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز.

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

الاحتياج في راس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex} :

يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية و تلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

الاحتياج في راس المال العامل الاجمالي BFR_g :

و هو مجموع الرصيدين السابقين.

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

3- الخزينة الصافية الإجمالية T_{ng}

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال

و عليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة و هي حالة الفائض في التمويل و في الحالة المعاكسة تكون الخزينة السالبة و هي حالة العجز في التمويل

$$T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$$

أو

$$T_{ng} = E_t - R_t$$